الرتبة بين القدماء و التوليديين التحويليين.

Rank among the ancients and the owners of the transformational generative theory

ط.د.فيلالي حورية *
جامعة طاهري محمد بشار–الجزائر
Houriafi@hotmail.com

أ.د.برهمي نجلاء
جامعة طاهري محمد بشار– الجزائر
nejlabarhmi@gmail.com

تاريخ الاستلام:2022/01/20 القبول:2022/03/08
تاريخ النشر: 2022/05/13

ملخص إنّ الحديث عن التراكيب العربية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون بمنأى عن قضية الرتبة ، هذه المسألة اللغوية التي لم يغفل عنها النحويون القدامى و لا المحدثون تكتسب أهمية بالنظر إلى علاقتها الوطيدة بالتعبير عن المعنى ، ذلك أن تغيّر رتبة المكونات في الجملة العربية يعني أن المعنى بالضرورة قد تغيّر ، لذلك لابد من أن تأخذ هذه المسألة مزيدا من الاهتمام خصوصا في ظل النظريات اللسانية التي تشهد مزيدا من الرواج و الانتشار في الدرس اللغوي العربي الحديث. إنّ أكثر النظريات اللسانية التي أولت الرتبة عناية كبيرة هي النظرية التوليدية التحويلية ذلك لأن هذه النظرية تقوم أساسا على مفهوم البنية السطحية و البنية العميقة و هما مفهومان يتعلقان بترتيب العناصر داخل الجملة.
الكلمات المفتاحية: رتبة ، جملة ، تراكيب لغوية ، تراث لغوي عربي ، نظرية توليدية تحويلية.

Abstract:
The talk of Arab stuctures cannot be in any way isolated from the issue of rank. This linguistic issue،zhich is not ignored neither by the old grammarians nor the modernists ، is important because of its strong relationship to the expression of meaning، that is of changing the rank of the components in the Arabic sentence means that the meaning has necessarily changed، so it is necessary to take this issue more attention ، especially in the light of the linguistic theories that are witnessing more popularity and spread in the lesson of the modern arabic lan guage. The most linguistic theories that have given great attention to the rank are generative theory ، because this theory is based primarily on the concept of surface structure and deep structure. These are concepts related to the manipulation of elements within the sentence.

KeyWords: Rank -syntax-Arabic linguistic heritage- Generative theory.

*المؤلف المرسل

مقدمة:

حظيت التراكيب النحوية العربية بعناية القدماء و المحدثين، إذ لا يخلو مؤلَّف نحوي من الحديث عن تركيب الجملة و أقسامها و أنماطها. إنّ الحديث عن الرتبة في الجملة العربية يتطلب أولا البحث في مفهوم الجملة وفي ترتيب عناصرها و في علاقة الإسناد بين ركنيها الأساسيين: المسند و المسند إليه.

إنّ أيّ مصطلح قار له تاريخه و مسار تطوره قبل أن يثبت و يستقيم له الأمر، و الشأن نفسه مع مصطلح الجملة الذي ظهر الخلاف فيه شديدا بين الباحثين فتعددت بذلك واختلفت تعريفاته. فالباحث في التراث النحوي العربي يلحظ هذا الاختلاف في حدّ الجملة و فيما إذا كانت مرادفا للكلام أم أنّهما مختلفان.

و في هذه الدراسة لا يعنينا الوقوف عند الخلاف القائم بين النحاة فيما يتعلق بمصطلحي الجملة و الكلام، وسنبدأ من حيث استقر في الأذهان أنّ الفرق بين الكلام و الجملة واضح ، نتحدّث إذن عن «غلبة مصطلح الجملة في العصر الحاضر، و النظر إليها بوصفها الخلية الحية لجسم اللغة عندما تبرز إلى حيز الوجود و بذلك يكون الكلام هو النشاط الواقعي، إذ إنّ اللغة نظام والكلام أداء نشاطي طبقا لصورة صوتية ذهنية، والكلام هو التطبيق الصوتي والمجهود العضوي الحركي الذي تنتج عنه أصوات لغوية معينة و الجملة هي وحدة الكلام الصغرى أو هي الحدّ الأدنى من اللفظ المفيد.» (محمد حماسة، 1990، ص 31)

و الإفادة هنا لا تحصل ولا تتحقق إلّا إذا وُضِع المعنى في قالب لغوي خاضع لقواعد التركيب في اللغة المعنية، إذ يختلّ المعنى حين يختلّ التركيب، « فالألفاظ تفيد حين تؤلف ضربا خاصا من التأليف ويعمد بها إلى وجه من التركيب والترتيب » (الجرجاني ، 1991، ص14)، كما أنّ المعنى الذي يُتَوصل إليه من ترتيب معيّن لعناصر الجملة يختلف باختلاف ترتيب هذه العناصر نفسها، وكتب النحو مليئة بالأمثلة من قبيل (قام زيد) تختلف عن (زيد قام)، «فالتراكيب النحوية الصحيحة والأساليب اللغوية السليمة تستتبعها حتما معانٍ ثانية ودلالات إضافية هي التي يبحث عنها علماء البلاغة.» (عبد الفتاح لاشين، 1980، ص4)

وعلى كلٍّ فإنّ ما يعنينا في هذا المقام هو محاولة الكشف عن حقيقة جدل من نوع آخر ، جدل استحوذ على حيز كبير في الدراسات اللغوية الحديثة والمعاصرة ، يتعلق الأمر بقضية الرتبة. فهل العربية من نمط : ف + فا أم أنّها من نمط فا + ف؟

I. رتبة الجملة العربية عند القدماء:

1.علاقة الإسناد :

لا يمكن تحديد نمط العربية ورتبة عناصرها بمعزل عن قضية الإسناد، إذ إنّ « إقامة حدّ الجملة على الإسناد الأصلي مفيد في تحليلها ودراسة العلاقات بين عناصرها لأنّه يقيمها على أساس نحوي ثابت بوصفها بنية تركيبية أو نواة من المسند و المسند إليه.» (عبد الحميد السيد، 2004 ، ص17)

1.1.المسند إليه، المسند، الفضلة:

في هذا النمط يكون المسند إليه دائما اسما يرد مبتدأ في حين نميّز في مسنده حالتين، إمّا أنّ خبره مفرد أو جملة اسمية أو شبه جملة، و في هذه الحالات جميعها لا يختلف النحاة في اسمية الجملة، و إمّا أنّ خبره جملة فعلية، وهنا يظهر الخلاف فيما إذا كانت الجملة اسمية بالنظر إلى ابتدائها باسم أم أنها فعلية تقدم فيها الفاعل على الفعل.

2.1. المسند ، المسند إليه ، الفضلة:

يكون المسند في هذه الحالة فعلا ومن ثمّ تكون الجملة فعلية ، و المسند إليه يكون فاعلا ، غير أنّ هناك حالات أخرى تكون فيها الجملة فعلية مع أنه لا فعل فيها، مثال ذلك « " أ قائم الزيدان" فقد أدرجه النحويون في الجملة الاسمية من حيث الظاهر، و قالوا إنه في الحقيقة من الجملة الفعلية . فهو في عمقه (فعل+فاعل) و في ظاهره " مبتدأ و سادّ مسدّ الخبر".» (محمد حماسة، 1990 ، ص 85)

من خلال هذا المثال يظهر تفطن النحويين إلى مفهوم البنية العميقة (المقدرة) و البنية الظاهرة وهو المفهوم نفسه الذي أقام عليه التوليديون التحويليون من أتباع تشومسكي نظريتهم، « وقد يكون كلام عبد القاهر الجرجاني في شرح هذه المسألة مغنيا في بيان وجهة نظر النحويين في تعاملهم مع مفهوم البنية المقدرة و البنية الظاهرة للجملة.» (محمد حماسة، 1990 ، ص 83)

فالجملة العربية إمّا اسمية (مبتدأ و خبر) أو فعلية (فعل و فاعل) ، و هذا التقسيم يقوم أساسا على مفهومين هما المسند والمسند إليه. وواقع الأمر أنّ المسألة ليست بهذه البساطة، فتحديد نوع الجملة عند النحاة يكون بالنظر إلى الركن المتقدم، فإن كان الركن المتقدم اسما كانت الجملة اسمية وإن كان فعلا كانت فعلية، غير أنّ هذا المقياس وحده غير كاف، « فهذا التحديد وإن كان يصلح لتصنيف كثير من الجمل الفعلية والاسمية، لا يمكن قبوله في تصنيف جميع نماذجها، فمن ناحية ثمة العديد من الجمل التي يعدها النحاة فعلية ولم يتصدرها فعل أواسمية و لم يتصدرها اسم .. ومن ناحية أخرى ثمة كثير من الجمل التي يتصدرها اسم ومع ذلك يعدها النحويون جملا فعلية لا اسمية.. وقد حدا هذا الموقف ببعض النحويين إلى إعادة النظر في تحديد الجملة الفعلية والاسمية، فذهبوا إلى العبرة في التصدر بكون الكلمة ركنا من أركان الجملة بالفعل أو أنها كانت في الأصل ركنا من أركانها... وفي هذا المجال فإننّا نرى أنّ الربط بين تصنيف الجملة و تحديد نوع المسند فيها أكثر موضوعية.» (علي أبو المكارم، 2007 ، ص 30/29)

إنّ تحديد نوع الجملة لا يكون بمراعاة تَقُدّم ركن أو تأخره، إنّما يكون في نوع المسند، فإن كان اسما كانت الجملة اسمية ، سواء تقدّم أو تأخر و إن كان المسند فعلا كانت الجملة فعلية بغض النظر عن موقعه في الجملة.

و في هذه القضية يفصل مهدي المخزومي أحد المحدثين في الخلل الذي لحق تحديد نوع الجملة و الذي قاد لاحقا إلى كثير من الخلط و الغموض، يقول « و معنى هذا أنّ كلا من قولنا: طلع البدر، والبدر طلع جملة فعلية. وأمّا الجملة الأولى فالأمر فيها واضح، وليس لنا فيها خلاف مع القدماء، و أمّا الجملة الثانية فاسمية في نظر القدماء، وفعلية في نظرنا، لأنّه لم يطرأ عليها جديد إلاّ تقديم المسند إليه، و تقديم المسند إليه لا يُغيّر من طبيعة الجملة، لأنّه إنما قُدِّم

للاهتمام به، إنّ القول بأن جملة (البدر طلع) فعلية يجنبنا الوقوع في كثير من المشكلات التي أوقع النحاة القدماء أنفسهم فيها وأوقعهم فيها منهجهم الفلسفي.» (مهدي المخزومي، 1986 ، ص 33)

و على العموم فإنّ الجملة تتكوّن من عمد و فضلات، و العمد هي المسند والمسند إليه وما عداهما فضلات، لذلك « تقوم بنية الجملة في النحو العربي على أركان ثلاثة: المسند إليه و المسند و الفضلة، وتتبع الجملة الاسمية في العربية نظام: م إ (المسند إليه) + م (المسند) + ف (الفضلة)) وأمّا الجملة الفعلية فتتبع نظام: م + م إ + ف.» (عبد الحميد السيد ، 2001، ص60)

إنّه من الخطإ الاعتقاد بأنّ التراكيب العربية لا تخرج عن النمطين السابقين ذلك أنّه يمكن في كثير من الأحيان أن يطرأ على ترتيب عناصرها تقديم أو تأخير. و في هذا المقام نشير إلى أمر مهم يرتبط بسبب اختيار المتكلم التعبير أحيانا بالجملة الفعلية وفي أحيان أخرى يختار الجملة الاسمية، واضح أنه « لم يحدّد لنا نحاة العرب الاستعمال الكمي والكيفي للجملة أ كانت فعلية أم اسمية فقد استخدموا الجملة الفعلية والجملة الاسمية ولم يفرقوا بينهما كمّا وكيفا من حيث القوة والضعف. أمّا إذا أراد العربي أن يبدأ قوله بفعل فلا بدّ أن يراعي الترتيب القياسي فحكم الفعل أن يتقدم والفاعل التأخر عن رافعه قال ابن مالك: و بعد فعل فاعل ، فإن ظهر فهو و إلّا فضمير استتر. » (فتحي عبد الفتاح الدجيني، 1987، ص86)

إنّ مسألة التقديم والتأخير مسألة بالغة الأهمية لذلك لا نكاد نجد مؤلَّفا نحويا إلاّ وقد تطرق صاحبه لها بكثير من الشرح والتفصيل، فالأصل في الجملة الفعلية أن يتقدم الفعل على الفاعل والأصل في الجملة الاسمية أن يتقدم المبتدأ على الخبر ولكن في كثير من الأحيان يحدث عدول عن الأصل، وهذا العدول ليس اعتباطيا إنما يرمي المتكلم من ورائه إلى قصد معين، و في هذا يقول فاضل صالح السامرائي: «الصورة الأساسية للجمل التي مسندها فعل، أن يتقدم الفعل على المسند إليه كما في جملة " أقبل سعيد" ولا يتقدم الفاعل على الفعل أو بتعبير أدق: لا يتقدم المسند إليه على الفعل إلّا لغرض يقتضيه المقام. والصورة الأساسية للجمل التي مسندها اسم، أن يتقدم المسند إليه على المسند أو بتعبير آخر ، أن يتقدم المبتدأ على الخبر، و لا يتقدّم الخبر إلّا لسبب يقتضيه المقام، أو طبيعة الكلام.» (فاضل صالح السامرائي،2000 ، ص15)

و الجملة كما أشرنا من قبل تتكون أساسا من المسند و المسند إليه و بدونهما لا تكون الجملة جملة، « فإن جئت بالفضلة معها كانت الفضلة بكل أنواعها متأخرة في الكلام فتقول مثلا " أخوك قادم من الموصل" فالجار والمجرور قيد أو فضلة وحقه أن يكون بعد المسند والمسند إليه فإن قدمته عن مكانه دخل ذلك في باب التقديم والتأخير ولا يكون ذلك إلا لسبب فلو قلت " أخوك من الموصل قادم" أو "من الموصل أخوك قادم" أو "من الموصل قادم أخوك" دخل كل ذلك في باب التقديم والتأخير و هنا يحق للسامع أن يسألك عن سبب التقديم.» (فاضل صالح السامرائي،2007، ص 35)

إذن الرتبة الأصلية في الجملة العربية كما هو واضح عند النحاة القدامى هي ف+فا +مف وهو ما أقرّه جمهور النحاة. يقول ابن يعيش: « رتبة الفعل يجب أن يكون أولا و رتبة الفاعل أن يكون بعده و رتبة المفعول أن يكون

آخرا.»(ابن يعيش، 1988، ص76). وقد أقرّ الكوفيون رتبة أخرى حين أجازوا تقديم الفاعل عن فعله . لقد « استدل الكوفيون على جواز تقديم الفاعل على رافعه، بوروده عن العرب في نحو قول الزباء:

ما للجمال مشيها وئيدا أجندلا يحملن أم حديدا

في رواية من روى "مشيها" مرفوعا...واستدل البصريون على أنّه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله بوجهين، أحدهما: أن الفعل وفاعله كجزأين لكلمة واحدة متقدم أحدهما على الآخر وضعا، فكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم الفاعل على فعله، وثانيهما: أنّ تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه و بين المبتدأ.» (محمد محيي الدين عبد الحميد، 1980، ص 77)

وقد ساق ابن يعيش سببا غير مقنع في رأينا لعدم جواز تقديم الفاعل على فعله حين قال: « إنما وجب تقديم خبر الفاعل – يعني الفعل- لأمر وراء كونه خبرا و هو كونه عاملا ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول ، وكونه عاملا فيه سبب أوجب تقديمه.» (ابن يعيش، 1988، ص201)

لقد واجه كثير من المحدثيين هذه التفسيرات و التأويلات بكثير من الرفض و الانتقاد، إذ يرون أن مسألة العامل قد قادت الدرس اللغوي العربي القديم إلى كثير من الغموض وصرفت البحث عن الوصول إلى نتائج أدق من تلك التي وصلوا إليها، لقد كان حري بالقدامى أن يقبلوا برأي الكوفيين بجواز تقديم الفاعل على فعله، ذلك أنّ الجملة التي يتقدم فيها الفاعل « لم يطرأ عليها تغيير سوى تقديم المسند إليه الذي نسميه في الجملة الفعلية فاعلا، ولكنهم منعوا تقديم الفاعل، وأنكروا على من يرى جواز تقديمه، واتهموه بالجهل بالعربية أو بفساد النحو، وذهبوا في تعليل منع تقديم الفاعل مذاهب شتى.» (مهدي المخزومي، 1986، ص43)

II. الرتبة عند التوليديين التحويليين:

لقد حظيت قضية الرتبة عند التوليديين التحويليين بكثير من الاهتمام نظرا لارتباطها بأهم فكرة قامت عليها نظرية تشومسكي وهي فكرة البنية السطحية والبنية العميقة، فالحديث عن رتبة الجملة هو في الحقيقة حديث عن البنية العميقة التي يمكن أن نستخرج منها عددا غير محدود من البنى السطحية باستعمال آليات التوليد والتحويل التي فصّل القول فيها تشومسكي وأتباعه في العديد من المؤلفات. و« يأتي اهتمام التوليديين بقضية الرتبة ضمن قضايا أخرى ذلك أنّ فهم هذه الظاهرة التركيبية يشكل مفتاحا ومدخلا لفهم مجموعة من الظواهر التركيبية الأخرى وتكمن أهمية هذه الظاهرة في إطار البرنامج التوليدي في كونها المدخل لمعالجة مجموعة من القضايا أهمها:

-إشكال الإعراب واتجاه الإسناد في اللغة العربية.

-إشكال الضمائر والمتصلات بما فيها ظاهرة التطابق، وما تخضع له من تنوع ملحوظ في سماتها تبعا لترتيب المكونات داخل الجملة.

-إشكال النقل ، فالتركيز على الرتبة الأصلية وآليات اشتقاقها يمكننا من فهم آليات اشتقاق الرتب الممكنة عبر قواعد وقيود انطباق القواعد. » (حافظ اسماعيلي علوي، 2009، ص284) إنّ اشتقاق الرتب يعني أنّ هناك بنية

عميقة واحدة تتضمن معنى يراد التعبير عنه بحيث يمكن تشكيل عدد من البنى السطحية وفق أنماط متعددة، « و في هذا الإطار يأتي اهتمام تشومسكي بالبحث عن رتبة أصلية في اللغة الانجليزية، و قد قادته نتائج البحث التي قام بها إلى اعتبار اللغة الانجليزية من نمط فاعل فعل مفعول. و يستدل تشومسكي على أصلية هذه الرتبة بقاعدة مقولية يراها صالحة لتأصيل الرتبة في جميع اللغات يصوغها على هذا النحو:

ج ـــــ م س صرفة م ف.» (حافظ اسماعيلي علوي، 2009، ص 285)

1.البنية العميقة و البنية السطحية:

تقوم النظرية التوليدية التحويلية على مفهوم البنية السطحية و كذا البنية العميقة و طبيعة العلاقة بينهما من خلال مجموعة من القواعد التحويلية القادرة على توليد عدد لا مُتناهٍ من التراكيب الصالحة للاستعمال. « إنّ البنية العميقة (ب ع) هي التركيب الباطني المجرد ، الموجود في ذهن المتكلم وجودا فطريا، وهي أول مرحلة من عملية الإنتاج الدلالي للجملة، إنّها التركيب المستتر الذي يحمل عناصر التفسير الدلالي LINTERPRETATION SEMANTIQUE أمّا البنية السطحية (ب س) فهي تتمثل في التركيب التسلسلي السطحي للوحدات الكلامية المادية المنطوقة والمكتوبة إنّها التفسير الصوتي للجملة SON INTERPRETATION PHONETIQUE » (شفيقة العلوي،2004،ص 53/52)

فالبنية العميقة أسبق من البنية السطحية ذلك أنّ وجودها فطري في ذهن الإنسان وهو يحتاج لتجسيدها في الواقع الفعلي إلى قوالب لغوية لها شكلها المادي المتعارف عليه عند الجماعة اللغوية وهي تخضع لقواعد اللغة ذاتها.

2.مفهوم التوليد:

تقوم النظرية التوليدية التحويلية أساسا على مفهومي التوليد والتحويل، فالتوليد « يقصد به القدرة على الإنتاج غير المحدود للجمل، انطلاقا من العدد المحصور من القواعد في كل لغة. » (شفيقة العلوي، 2004 ، ص41)

أمّا التحويل فإنّه « يُعتمد مفهوم التحويل عندما تُفيد أكثر من جملة واحدة المعنى ذاته، بالرغم من تباين تراكيبها. فنقول إنّ الجمل هذه متحولة من جملة واحدة موجودة في مستوى البنية العميقة. » (ميشال زكريا، 1986، ص14)

إذن تتم عملية التحويل بواسطة عدد من القواعد التحويلية والتي سنفصل فيها لاحقا و« القواعد التحويلية هي قواعد تحليلية علمية (scintific grammar) مهمتها كشف العلاقات بين تراكيب اللغة و وضع هذه العلاقات في صيغة قوانين منهجية واضحة (formal and explicit rules) .» (محمد علي الخولي،1981 ، ص 47) ولإجراء التحويل لا بد من استخدام « عناصر التحويل التالية: الترتيب، الزيادة، الحذف، الحركة الإعرابية، التنغيم. » (خليل أحمد عمايرة ، 1982 ، ص42)

فصّل خليل أحمد عمايرة في عناصر التحويل في الفصل الثالث من كتابه" في نحو اللغة وتراكيبها" ولنا وقفة مع هذه العناصر فيما يلي:

1.2.الترتيب:

الترتيب«هو نقل مورفيم من موقع أصل له إلى موقع جديد مغيّرا بذلك نمط الجملة، وناقلا معناها إلى معنى جديد تربطه بالأول رابطة واضحة » (خليل أحمد عمايرة،1984، ص93)، فتغيّر الترتيب ينجر عنه تغيّر في نمط الجملة أفعلية هي أم اسمية ومن ثم التغيّر في المعنى. وقد حظي ترتيب العناصر في الجملة أو ما اصطلح على تسميته بالتقديم والتأخير كبير عناية عند القدامى إذ لا يكاد يخلو مؤلَّف من مؤلفات النحو أو البلاغة منه، مثال ذلك جملة "الله يغفر الذنوب" جملة توليدية بسيطة وهي بنية سطحية لمفهوم ذهني عند المتكلم غايتة إيصال الخبر أما إذا غيّرنا الترتيب وفق ما تسمح به قواعد العربية طبعا فقلنا "يغفر الله الذنوب" فإننّا نحصل على جملة تحويلية تشترك مع الجملة الأولى في بنيتها العميقة ولكنّها تختلف عنها في بنيتها السطحية و إذا غيّرنا على نحو آخر تحصلنا على جملة أخرى "الذنوبَ يغفرها الله".

2.2.الزيادة:

وهي « ما يضاف إلى الجملة النواة من كلمات يعُبِّر عنها النحاة بالفضلات أو التتمات أو غير ذلك ويعبر عنها البلاغيون بالقيد.» (خليل أحمد عمايرة، 1984، ص 96) وممّا يمكن أن يضاف للجملة النواة أدوات النفي والاستفهام و التعجب و التوكيد و الشرط ...

3.2.الحذف:

إذا كانت الزيادة تعني إضافة فونيمات إلى الجملة النواة كما سبق بيانه « فإنّ الحذف يعني أيّ نقص في الجملة النواة التوليدية الاسمية أو الفعلية لغرض في المعنى، وتبقى الجملة تحمل معنى يحسن السكوت عليه، و تحمل اسمها الذي كان لها قبل أن يجري عليها التحويل.» (خليل أحمد عمايرة ، 1984، ص134) إذ هناك تراكيب كثيرة تصلح للاستعمال و تؤدي المعاني المرغوب فيها مع أن عنصرا من عناصرها قد حذف، فشرط الحذف الذي نحن بصدد بيانه هنا هو الحذف الذي لا يحدث خللا دلاليا في الجملة و إلّا فهو مرفوض.

4.2.الحركة الإعرابية:

إنّ التغيّر في الحركة الإعرابية يعني بالضرورة أنّ المعنى قد تغيّر« فإن وقع التغيير في أي من فونيمات الكلمة فإنّها تنتقل للتعبير عن صورة ذهنية أخرى، فكان لا بد من إجراء التغيير في فونيم الحركة، فتستبدل الفتحة بالضمة، وينتقل المعنى من الإخبار إلى التحذير، فالفتحة هي العنصر الذي حول الجملة من باب إلى باب ومن معنى إلى معنى جديد. » (خليل أحمد عمايرة، 1984، ص162/161)

5.2.التنغيم:

لا بد أولا قبل الحديث عن التنغيم من الحديث عن النبر، فالنبر هو أحد الفونيمات التي لها دور في مبنى الكلمات ومعناها، في بعض اللغات والنبر يكون بتقوية صوت في كلمة معينة ليرتفع على غيره من أصوات الكلمة ذاتها. هذا فيما يتعلق بالكلمة أمّا إذا كان النبر على كلمات أو كلمة واحدة في الجملة لإظهارها على بقية كلمات الجملة فإنّ ذلك يكون نبرا سياقيا دلاليا نسميه التنغيم Intonation. وتكون النغمة المستوية في الجملة الخبرية وتكون الصاعدة في الاستفهام والأمر، وتكون الهابطة في الندبة و التفجع. و قد أدرك النحاة العرب القدامى قيمة النغمة

الصوتية في تحويل الجملة من باب إلى باب ولكنهم لم يكتبوا فيه كثيرا.(خليل أحمد عمايرة، 1984، ص 173/172)

3.منهج التوليديين التحويليين في تحليل التراكيب:

أوجد تشومسكي منهجا جديدا لتحليل الجمل في نظريته التوليدية التحويلية يقوم على قواعد ثلاث و هي: قواعد تركيب العبارة والقواعد التحويلية والقواعد الصرفية الصوتية وقد أجملها فهمي حجازي على النحو التالي :

« أ- قواعد تركيب العبارة ، و يمكن التوصل إليها عن طريق تحليل الجملة إلى مكونات صغيرة، و هكذا حتى يتم تحليل الجملة إلى أصغر عناصرها.

ب- القواعد التحويلية أي القواعد التي يمكن بواسطتها تحويل الجملة إلى جملة أخرى تتشابه معها في المعنى، وذلك مع ملاحظة علاقات الجمل المتماثلة والإجراءات التي تحدث لجعل جملة على مستوى السطح تختلف عن الجمل الأخرى..

ج- القوانين الصرفية الصوتية، و هي القوانين التي تشكل الجملة على مستوى البنية السطحية. » (محمود فهمي حجازي،1997، ص 125)

لا يُنكر تشومسكي في الدراسة اللغوية جوانب أخرى إلى جانب المكوّن التركيبي فلدراسة نحو لغة ما لابد من الاهتمام بجوانب متعددة بالجانب التركيبي و الفنولوجي (الصوتي) و الدلالي ، و هذا طبعا بعد أن عدل عن استبعاد المعنى في التعديلات التي أجراها لاحقا ، إذ « يرى شومسكي أنّ الوصف الشامل للغة (أي نحوها) يشتمل على:

- مركب إنتاجي ينشئ كلّ جمل اللغة أي سلاسل المرفيمات المقبولة وهو علم التراكيب La syntaxe
- مركب فونولوجي يعطي للمرفيمات صورتها الصوتية.
- مركب دلالي يمنح الجمل معانيها.» (مصطفى حركات، 1998، ص 102)

يرى ميشال زكريا أنّ المكوّن الفنولوجي يبحث « في القواعد التي تصف الجملة بواسطة التمثيلات الفونتيكية المأخوذة من النظرية الألسنية العامة. ويتكوّن من المعجم الفنولوجي ومن القواعد الفنولوجية.» (ميشال زكريا،1986، ص137)، في حين « يلتزم المكوّن الدلالي بتحليل دلالة الجملة الأصولية وبتبيان سبب غير أصولية الجملة أوانحرافها كما يلتزم بلحظ انحرافها وبإظهار العلاقات القائمة بين الجمل.» (ميشال زكريا، 1986 ، ص140)

لا يمكن بأي حال من الأحوال إنكار جهود هذه النظرية في الدرس اللغوي الحديث فقد أسهم المنهج التحويلي في تفسير الظاهرة اللغوية، وذلك بأن بدأ بدراستها من الذهن البشري إلى الواقع اللغوي، و العملية اللغوية عندهم تتألف من أربعة عناصر هي:

العنصر النحوي: وهو عنصر توليدي ينتج جملا غير محدودة من الجمل النحوية.

العنصر التحويلي: وهو المسؤول عن تحويل الجمل الأساسية إلى جمل أخرى (كالاستفهامية و الشرطية..)

العنصر التركيبي: وبواسطته يتم إنتاج جمل صحيحة لغويا.

العنصر الدلالي: وهو يربط الشكل بالدلالة . (حليمة عمايرة، 2006، ص 203)

عرفت النظرية التوليدية التحويلية كثيرا من التطورات فعدّل أصحابها في كثير من آرائهم خصوصا ما يتعلق بعلاقة التركيب بالدلالة فمع « نموذج مظاهر النظرية التركيبية اتضحت الأجوبة عن أسئلة عديدة منها ما يتعلق باعتبار الدلالة مكوّنا من مكونات النحو، واستقلالية التركيب عن المعنى، والقول بتوليدية التركيب وتأويلية الدلالة ووجود مستوى تركيبي هو البنية العميقة، والقول أيضا بارتباط الدلالة بالبنية العميقة فقط. وهي أسئلة وأجوبة فجرت خلافات كثيرة قادت إلى إنشاء نظريات جديدة. » (الفهري، 1993 ، ص68)

ففي كتابه مظاهر النظرية التركيبية طوّر تشومسكي نظريته التوليدية التحويلية مقارنة بكتابه البنى التركيبية . « إنّ أهم الأفكار التي عرفت التطوير تتمثل في:

- التمييز بين الملكة و التأدية.
- التمييز بين البنية العميقة والسطحية.
- التمييز بين الجملة النحوية وغير النحوية، ثم بين النحوية والصحيحة المعنى Laphrase semantique في مقابل المعدومة الدلالة La phrase asymantique» (شفيقة العلوي، 2004، ص76/75)

ونظرية تشومسكي اللغوية نظرية صورية تُعنى بدراسة الشكل (البنية) بمعزل عن المعنى وهو ما آمن به تشومسكي ودعا إليه في بداياتها الأولى وهو أمر تلقى جراءه النقد، وقد عمد بعد ذلك إلى إجراء كثير من التغييرات « فأدرج القواعد الدلالية ضمن نموذجه المعياري. وهكذا أصبح للمكوّن الدلالي مهمة أساسية تكمن في تقديم التفسير الدلالي للجملة التي ينتجها المتكلم في بيئته اللغوية المتجانسة أو التي سينتجها انطلاقا من المكوّن التركيبي.» (شفيقة العلوي، 2004، ص 77)

إنّ ما يعرف بالدلالة التوليدية هي إحدى التيارات المنبثقة عن النظرية التوليدية التحويلية وهي نظرية ترفض الطريقة التي يحدّد بها تشومسكي نحوية جملة بعزلها عن سياقها اللغوي العام وعن المحيط ، فقد ربط لاكوف G.Lakoff وماكولي و فيلمور بين التكوين السليم لجملة ما تركيبيا ودلاليا وبين الاعتبارات العامة المتعلقة بعملية التواصل اللغوي. (مصطفى غلفان، 2010 ، ص 141)

والفرضية المعجمية Hypothese lexicaliste هي من أولى التعديلات التي أجراها تشومسكي على النموذج المعيار بعد الملاحظات النقدية التي وجهتها الدلالة التوليدية له خصوصا ما يتعلق بتقليص عدد المقولات في البنية العميقة والحد من دور المكوّن التوليدي، مقابل إعطاء دور أكبر للمعجم في توليد الجمل. (مصطفى غلفان، 2010، ص161). فالمعنى الواحد الثاوي في بنية عميقة يمكن أن يظهر في أكثر من تركيب سطحي وبهذا الخصوص نشير إلى أنّ تشومسكي كان قد غيّر بعض المفاهيم في نظريته التوليدية التحويلية. وفيما يتعلق باللسانيين العرب «يحاول كثير من التحويليين العرب المعاصرين إرجاع نمطي الجملة في العربية إلى نمط واحد (SVO) وهناك خلاف بين التحويليين أنفسهم حول هذه الفكرة نفسها، فقد رفض بعض علماء اللغة المحدثين ما رآه بعض التحويليين من أن معظم لغات البشر في العالم يمكن أن تحصر تراكيبها الأصل في ثلاثة نظم رئيسية هي (SOV) أي (فاعل

+مفعول+فعل) و(SVO) أي فاعل+فعل+مفعول و (VSO) أي فعل +فاعل+مفعول و رأوا أنّ هذا التقسيم يحاول أن يصبغ بعض القواعد والقوانين بالصبغة العالمية وهم يرون أنّ لكلّ جملة في أية لغة تركيبا أصلا له قواعده و قوانينه التي تختلف من لغة إلى أخرى.» (محمد حماسة، 1990، ص78)

هذا فيما يتعلق بالمحدثيين أمّا فيما يتعلق بالدرس اللغوي العربي القديم « فإننا قد نجد في التراث النحوي ما يشير إلى أنّ الجملة الفعلية هي الأصل و سند ذلك ما يقول به الكوفيون من جواز تقديم الفاعل على الفعل و هذا ما يعده البصريون جملة اسمية ومن ذلك قول عبد القاهر الجرجاني " إنّ أصل الرفع أن يكون للفاعل و أنّ المبتدأ فرع عليه من حيث إنّ كلّ واحد منهما مخبر عنه من كتاب المقتصد في شرح الإيضاح215/1"» (محمد حماسة، 1990، ص 78)

إنّ التعمق في الدرس اللغوي القديم يثبت أنّه لامانع على الإطلاق من القبول بتعدد الأنماط في الجملة العربية، فنحن لا نعلم لماذا أصرّ البصريون على عدم جواز تقديم الفاعل على فعله ورفضوا إمكانية أن تكون الجملة العربية من نمط فاعل + فعل إلى جانب نمط : فعل + فاعل. فالحجج التي ساقها البصريون في رفضهم لتقديم الفاعل على الفعل عليها كثير من الملاحظات والمؤاخذات. و « إذا كانت اللغات تختلف في ترتيب مكونات جملها بالنظر إلى موقع الفعل والفاعل و المفعول به فإنّ النظر في تراكيب اللغة العربية يظهر أنها تجيز الأنواع التالية من الترتيب في الجملة الفعلية (فعل فاعل مفعول به ، فاعل(مبتدأ) فعل ، مفعول فعل فاعل ، مفعول فاعل فعل) و إذا كانت العربية تسمح بهذه الإمكانات من الترتيب فإنّ الجمل السابقة تبقى لها بنية داخلية أو عميقة تحتية واحدة ، وهناك قواعد تحويلية تعيد ترتيب المكونات الثلاث في البنية الداخلية بطرق تؤدي إلى البنى الخارجية أو السطحية أي ظاهر اللفظ.» (محمد حماسة، 1990 ، ص 265)

إنّ الدرس اللغوي القديم عند العرب لا يخلو من مفهوم البنية العميقة و البنية السطحية ، فلقد أشار محمد عبد اللطيف حماسة في كتابه "الأنماط التحويلية في النحو العربي " إلى ذلك قائلا : « كان الهدف من هذا البحث الكشف عن بعض أنماط من "التحويل" في منهج النحويين العرب بعد أن شاع مفهوم " التحويل" بظهور المدرسة التحويلية التوليدية في الخمسينيات من هذا القرن، وتردد على أقلام الباحثين وألسنة المتكلمين. وقد رأينا أنّ منهج النحويين العرب كان يقوم في جوهره على اعتبار بنيتين للجملة إحداهما "بنية مقدرة" وقد تكون مفترضة في كثير من الأحيان والأخرى "بنية ظاهرة". وكانت هناك عدة وسائل اصطنعوها للانتقال من البنية الظاهرة، وهي ما يمكن أن يطلق عليه المصطلح المأخوذ من المدرسة التحويلية " القواعد التحويلية".» (محمد حماسة، 1990 ، ص 88)

4- آراء عبد القادر الفاسي الفهري:

إنّ الحديث عن النظرية التوليدية التحويلية عند اللسانيين العرب يعني أساسا الحديث عن آراء عبد القادر الفاسي الفهري الذي حاول في كثير من مؤلفاته تطبيق ما جاء به تشومسكي على اللغة العربية، وبقليل من التركيز يمكن أن نلحظ أن الفاسي الفهري لم يكن تابعا لآراء تشومسكي تبعية مطلقة فقد خالف الفاسي الفهري تشومسكي في كثير من القضايا « ففيما يخصّ بنية الجملة في اللغة العربية كان للفاسي الفهري رأي آخر غير ما ذكره تشومسكي يقول الفاسي الفهري: اعتبر كرينبرك أنّ اللغة العربية من نمط ف فا مف واعتبرت هذا أصل الرتبة كذلك في إطار

التحليل التوليدي الذي قدمته لهذه اللغة إلّا أن تشومسكي يكاد ينكر وجود لغات من هذا النمط.» (مصطفى غلفان، 2013، ص 35)

لقد حاول الفاسي الفهري جهده الدفاع عن وجود هذه الرتبة في اللغة العربية فساق لذلك العديد من الأمثلة التي تثبت أنّ الجملة الفعلية في العربية يتقدم فيها في الأصل الفعل عن فاعله و مفعوله و من ثم لا يمكن الاكتفاء بما جاء به تشومسكي من أنّ الرتبة الأساس في كلّ اللغات هي فا ف مف و« يعالج الفهري ضمن قضية الرتبة ظاهرة التفكيك Dislocation وهو باعتبار الجهة نوعان: تفكيك إلى يمين الجملة كما في (1) و تفكيك إلى يسارها كما في (2):

(1)- زيدٌ ضربتُهُ.

(2) – ضربتُهُ زيدٌ. » (عبد الحميد السيد، 2004، ص 89)

لقد قادته مسيرة البحث في قضية الرتبة إلى تغيير كثير من آرائه فهو الذي حاول إثبات أنّ الرتبة الأساس هي ف فا مف أقرّ فيما بعد بوجود رتبة ثانية هي فا ف مف و«حاصل ما ننتهي إليه أنّ الفاسي الفهري طوّر موقفه بخصوص الرتبة من القول برتبة أصلية في اللغة العربية إلى القول برتبة مزدوجة إلى القول بالتنميط المتعدد.» (الفهري، 1990، ص 350) و من ثمّ فإنّه يمكن أن نقبل نمطا آخر في تراكيب الجملة العربية فبالإضافة إلى نمط ف فا مف ونمط فا ف مف هناك نمط : مف ف فا.

من خلال هذا كلّه لايمكن الجزم بوجود نمط واحد كما أنّه لا يمكن إقصاء نمط بعينه وقبول نمط آخر فلقد « تبيّن لنا حتى الآن أنّ الترتيب التالي: فعل + فاعل + مفعول به لا يخضع لأية ضوابط الالتزام به كترتيب أساسي في البنية العميقة، إذ لا بد قبل اعتماده من أن نتأكد من ملاءمته المعطيات اللغوية بصورة عامة. ومعلوم أنّ في إطار النظرية الألسنية لا تتوافق القضايا الظاهرة في البنية السطحية بصورة إلزامية مع بنيتها العميقة. لذلك يجب تقديم البراهين الكافية والمقنعة لاعتماد ترتيب محدد لعناصر الجملة .» (ميشال زكريا، 1986، ص 28)

لقد ظهرت الخلافات بين اللسانيين العرب فيما يخص قضية الرتبة وغيرها من القضايا، خلاف أهدر الجهد والوقت وأسهم في تخلف اللسانيات العربية عن نظيرتها الغربية وزاد من الصعوبات والمشاكل التي ما فتئ الدرس اللساني العربي يعانيها منذ وفود هذا العلم الجديد إلى البلاد العربية « والواقع أنّ الاختلافات بين التوليديين العرب كان في الإمكان أن تُوظَّف بشكل إيجابي لو تمّ الامتثال لنظام العمل الجماعي، فقد استدل عدد من اللسانيين على أنّ الرتبة الأصلية في اللغة العربية هي ف فا مف، ومنهم من وجد أنّ تلك الرتبة هي فا ف مف وهي استدلالات كان من الممكن أن توظف لاختبار قدرة النماذج التوليدية على تفسير معطيات اللغة العربية لا العكس، كما كان في الإمكان الاستعانة بآراء النحاة وتحليلاتهم، ولو تحقق هذا المطلب لاهتدى التوليديون العرب إلى رتبة أصلية أخرى قال بها ابن جني هي رتبة مف ف فا قبل أن يقول تشومسكي بالتنميط المتعدد.» (حافظ اسماعيلي علوي، 2009، ص16)

إنّ آراء النحاة القدامى قيّمة و لكنها مع ذلك تحتاج إلى قراءات جديدة من زوايا مختلفة و لو أتيح لنا ذلك لأمكن أن نجد في النظرية القديمة نظريات يمكن أن تتعاطى مع ما استجد في الدرس اللغوي الغربي بشكل يسهم في النهوض بالدرس اللغوي العربي الحديث.

خاتمة:

و في نهاية هذا البحث يمكن إجمال النتائج المتوصل إليها على النحو التالي:

1- يظهر تفطن النحويين القدامى إلى مفهوم البنية العميقة (المقدرة) والبنية الظاهرة وهو المفهوم نفسه الذي أقام عليه التوليديون التحويليون من أتباع تشومسكي نظريتهم.

2-حظيت قضية الرتبة عند التوليديين التحويليين بكثير من الاهتمام نظرا لارتباطها بأهم فكرة قامت عليها نظرية تشومسكي وهي فكرة البنية السطحية والبنية العميقة، فالحديث عن رتبة الجملة هو في الحقيقة حديث عن البنية العميقة التي يمكن أن نستخرج منها عددا غير محدود من البنى السطحية باستعمال آليات التوليد والتحويل التي فصّل فيها تشومسكي و أتباعه في العديد من المؤلفات.

3- المعنى الواحد الثاوي في بنية عميقة يمكن أن يظهر في أكثر من تركيب سطحي وبهذا الخصوص نشير إلى أنّ تشومسكي كان قد غيّر بعض المفاهيم في نظريته التوليدية التحويلية بعدما لاقته تلك الآراء من اعتراضات من التوليديين أنفسهم قبل غيرهم.

4- أوجد تشومسكي منهجا جديدا لتحليل الجمل في نظريته التوليدية التحويلية يقوم على قواعد ثلاث وهي: قواعد تركيب العبارة والقواعد التحويلية والقواعد الصرفية الصوتية.

5- إنّ الحديث عن النظرية التوليدية التحويلية عند اللسانيين العرب يعني أساسا الحديث عن آراء عبد القادر الفاسي الفهري الذي حاول في كثير من مؤلفاته تطبيق ما جاء به تشومسكي على اللغة العربية، و بقليل من التركيز يمكن أن نلحظ أنّ الفاسي الفهري لم يكن تابعا لآراء تشومسكي تبعية مطلقة فقد خالف الفاسي الفهري تشومسكي في كثير من القضايا.

6- ظهرت الخلافات بين اللسانيين العرب فيما يخص قضية الرتبة و غيرها من القضايا، خلاف أهدر الجهد والوقت وأسهم في تخلف اللسانيات العربية عن نظيرتها الغربية وزاد من الصعوبات والمشاكل التي ما فتئ الدرس اللساني العربي يعانيها منذ وفود هذا العلم الجديد إلى البلاد العربية.

قائمة المصادر والمراجع:

1. ابن يعيش موفق الدين يعيش بن علي، (1990)، شرح المفصل،(المجلد1)، (د.ط) مصر،إدارة الطباعة المنيرية.
2. أبو المكارم علي، (2007)، الجملة الفعلية ، ط1 (د.ت) القاهرة ، مؤسسة المختار.
3. الجرجاني عبد القاهر، (1991) ، أسرار البلاغة، تعليق محمود محمد شاكر،ط1، جدة، دار المدني.
4. حافظ اسماعيلي علوي، (2009)، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ، ط1، بيروت، دار الكتاب.
5. حجازي محمود فهمي،(1997)، مدخل إلى علم اللغة ، القاهرة، دار قباء.

6. حركات مصطفى،(1998) ، اللسانيات العامة و قضايا العربية، ط1، بيروت، لبنان،المكتبة العصرية.
7. الخولي محمد علي، (1981)، قواعد تحويلية للغة العربية، ط1، الرياض ، المملكة العربية السعودية، دار المريخ.
8. الدجني فتحي عبد الفتاح، (1987)، الجملة النحوية نشأة و تطورا و إعرابا، الكويت، مكتبة الفلاح.
9. زكريا ميشال، (1986)، الألسنية التوليدية التحويلية و قواعد اللغة العربية ، الجملة البسيطة،ط2، بيروت، لبنان المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع.
10. السامرائي فاضل صالح، (2007) ، الجملة العربية تأليفها و أقسامها ، ط2 ، الأردن ، دار الفكر.
11. السامرائي فاضل صالح ، (2000) ، معاني النحو ، ط1، عمان ، الأردن،دار الفكر.
12. السيد عبد الحميد، (2006)، التراكيب النحوية من الوجهة التداولية ، مجلة مؤتة للبحوث و الدراسات (المجلد16) ، (العدد2) ، مؤتة ، الأردن.
13. السيد عبد الحميد، (2004)، دراسات في اللسانيات العربية ، ط1 ،الأردن ، دار حامد.
14. عبد اللطيف محمد حماسة، (1990) ، الأنماط التحويلية في النحو العربي ، ط1، القاهرة ، مكتبة الخانجي.
15. عبد اللطيف محمد حماسة،(2003)، بناء الجملة العربية ، ط1، القاهرة، مصر، دار غريب.
16. علوي حافظ إسماعيلي، (2009)، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ، ط1، بيروت، لبنان، دار الكتاب.
17. العلوي شفيقة، (2004)، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ط1، بيروت، لبنان، دار أبحاث.
18. عمايرة حليمة أحمد، (2006)، الاتجاهات النحوية لدى القدماء دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة ط1، الأردن، دار وائل.
19. عمايرة خليل أحمد، (1982)، العامل النحوي بين مؤيديه و معارضيه و دوره في التحليل اللغوي، ط1،سوريا، المجلة العربية للعلوم الإنسانية.
20. عمايرة خليل أحمد، (1984)، في نحو اللغة و تراكيبها، ط1، عالم المعرفة، جدة.
21. غلفان مصطفى، (2010) ، اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدوني: مفاهيم وأمثلة، ط1، إربد، الأردن،عالم الكتب الحديث.
22. غلفان مصطفى،(2013)، اللسانيات العربية أسئلة المنهج ، ط1، دار ورد ، الأردن.
23. الفاسي الفهري عبدالقادر، (1990)، البناء الموازي نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة،ط1،دار توبقال،المغرب.
24. الفاسي الفهري عبد القادر،(1993)، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية و دلالية، ط3، الدار البيضاء المغرب، دار توبقال.
25. لاشين عبد الفتاح،(1980) ، التراكيب النحوية من وجهة بلاغية عند عبد القاهر، ط1،دار المريخ، الرياض، السعودية.
26. محمد محيي الدين عبد الحميد ابن عقيل،(1980)، شرح ابن عقيل ،(الجزء2)، ط 20 ، القاهرة،دار الثرات.

27. المخزومي مهدي، (1986)، النحو العربي ، ط2 ، بيروت ، لبنان ، دار الرائد العربي.
28. ميشال زكريا، (1986) ، الألسنية التوليدية التحويلية و قواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية) ، ط2، بيروت لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع.
29. ميشال زكريا، (1986)، الألسنية التوليدية الجملة البسيطة، ط2، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.